

الإنتقال الديمقراطي: دور المجتمع المدني في المسار الإنتخابي

التجربة التونسية خلال إنتخابات 2011

الدروس المستخلصة والخطوات المستقبلية

مراد بن مولّي

نائب رئيس الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات

عمّان 9 أفريل 2014

- مصطلح المجتمع وإشكاليات تحديد المفاهيم
- تنوع أصناف الهياكل المكونة للمجتمع المدني
- حداثة أبرز مكونات المجتمع المدني الناشطة في المجال الإنتخابي
- دور المجتمع المدني قبل 14 جانفي 2011 (علاقته بالدولة / بمجال السياسية...)
- دور ريادي للمجتمع المدني في صياغة معالم وآليات الإنتقال الديمقراطي إثر سقوط النظام القائم

دور محوري في تأطير المسار الإنتخابي

- المشاركة في صياغة ملامح الفترة الإنتقالية الأولى من خلال المشاركة في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإنتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي
- صياغة النصوص المؤطرة للمسار الإنتخابي (المرسوم المتعلق بإحداث الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات/ القانون الإنتخابي/ وبصفة لاحقة وفي فترة متقدمة جدا من المسار الإنتخابي المراسيم المتعلقة بالأحزاب والجمعيات والوسائل الإعلام السمعية والبصرية)

توعية الناخبين ونشر الثقافة الإنتخابية

- توعية المواطنين حول حقوق المواطنة وتفريعا عنها الحق في الإقتراع والترشح وإختيار الناخبين لممثليهم في المجالس النيابية
- التركيز على بعض الفئات كالنوع الإجتماعي من خلال تنظيم ورشات لفائدة المرأة وخاصة الريفية منها
- معاضدة عمل الهيئة في عملية تحسيس الناخبين قصد إدراج أسمائهم ضمن سجل الناخبين عبر مصاحبة مراكز التسجيل المتنقلة
- تحفيز المواطنين القاطنين بمناطق نائية أو فئة من العملة والعاملات داخل مراكز العمل

- المشاركة على تيسير عملية تحيين قاعدة بيانات بطاقات التعريف الوطنية خاصة لفائدة المواطنين الحاملين للصيغة القديمة لتلك البطاقة
- هذا الدور ورغم أهميته فقد شاب نشاط الجمعيات الناشطة في هذا المجال:
- غياب التنسيق بينها مما ترتب عنه تعدد وتكرار مبادرات التحسيس والتوعية وتبيانها في بعض الأحيان
- حادثة تكوين جانب كبير من هذه الجمعيات بعد 14 جانفي 2011 جعلها تشرع في عملها تحت ضغط الروزنامة مما حال دون ضبط مخططات التكوين وتأمين تكوين إطارتها على النحو المطلوب

الدفاع على مبدأ سرية وشخصية الإقتراع

- الأميين: عقد عدد من الإجتماعات مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قصد مراجعة القانون الإنتخابي لتكريس مبدأ شخصية وسرية الإقتراع عبر حذف إمكانية إستعانة الناخب الأمي بمرافق.
- أفضت إلى مراجعة القانون الإنتخابي نظرا ل:
 - إستحالة التثبت من توفر شرط الأمية لدى الناخب
 - إستعمال ورقة إقتراع وحييدة مع توفر الرمز لكل قائمة
- يمكن أن تمثل هذه المساعدة مدخلا للتأثير على إرادة الناخب ومدخلا لتزوير الإنتخابات
- مع وضع واجب على كاهل الهيئة باتخاذ التدابير الضرورية لمساعدة الأمي على ممارسة حقه في الإقتراع

• غياب وضع تصور مشترك بين المنظمات الناشطة في هذا المجال مع الهيئات ومع الأطراف الحكومية المعنية بمقاومة الأمية لوضع برامج تكوين واضحة المعالم تستهدف هذه الفئة من الناخبين (تصميم وصناعة أدوات بيداغوجية/ القيام بعمليات بيضاء للتدريب وتبسيط عملية الإقتراع/ توضيح العملية الانتخابية ومغزاها والوقوف على خصوصيتها وأهميتها)

• وهو ما يفسر إلى حد ما محدودية إلمام هذه الفئة بطريقة الإقتراع ومعاينة عدم تمكن عدد من هذه من عملية الإقتراع وطلب توضيحات ومساعدة من أعضاء مكاتب الإقتراع إزاء إرتفاع عدد القوائم المترشحة وطريقة إخراج ورقة الإقتراع

دعم المقاربة الشاملة للإنتخابات

الدفاع عن حقوق بعض الفئات من الناخبين التي تستدعي تدابير خاصة

- الناخب المعاق
- عقد جملة من الإجتماعات مع هيئة الإنتخابات للدفاع عن هذه الفئة من الناخبين أفضت إلى مراجعة أحكام القانون الإنتخابي وذلك قصد:
- ملاءمة أحكام القانون مع المعاهدات الدولية المصادق عليها من قبل تونس
- حصر إمكانية الإستعانة بمرافق لبعض الفئات من ذوي الإعاقة دون سواهم
- الحرص على أن تقتصر الإستعانة بمرافق في حدود ما تقتضيه الإعاقة فحسب
- إقرار واجب إتخاذ الهيئة التدابير الضرورية لمساعدة الناخب الأمي على ممارسة حقه في الإقتراع في ظروف ملائمة

رصد ومتابعة تغطية وسائل الإعلام السمعية والبصرية

- رصد ومتابعة تغطية وسائل الإعلام السمعية والبصرية للحملة الإنتخابية وما قبل الحملة من خلال تركيز وحدة لمراقبة وسائل الإعلام للوقوف على مدى تقيدها بمبادئ الإنصاف والمساواة بين المترشحين والفاعلين السياسيين
- مع التركيز خاصة على حضور المرأة بوسائل الإعلام خلال الحملة الإنتخابية (سواء كانت مترشحة أو فاعلة سياسية)

مشاركة مكثفة غير أنها محدودة المدى في ملاحظة الإنتخابات

- مشاركة مكثفة لمكونات المجتمع المدني خلال الإنتخابات 2011 شملت 13392 ملاحظا وطنيا (من جملة 14000 ملاحظا تم إعتمادهم من قبل الهيئة) يمثلون 34 منظمة وجمعية من مختلف الإختصاصات والمجالات (منظمات حقوقية/ هياكل منبثقة عن هياكل مهنية أو نقابية/ جمعيات حديثة العهد تنشط في مجال الإنتخابات ...).
- مشاركة محدودة: حوالي 70 في المائة من الملاحظين الوطنيين قدموا مطالب إعتمادهم أثناء إنطلاق الحملة الإنتخابية وتحصل عدد منهم على بطاقات الإعتماذ إلا في الأسبوع الأخير من الحملة
- حال دون متابعة الملاحظين المحليين لكامل المسار الإنتخابي وتركز نشاطهم على متابعة عملي الإقتراع والفرز

- نظرا لتواصل عملية التكوين إلى فترة متأخرة
- ارتفاع عدد المستهدفين بعملية التكوين

• إنعكس على نوعية الملاحظة :

- ✓ عدم إلمام البعض بطبيعة المهام الموكولة إليهم
- ✓ القيام بأعمال تتنافى ومهام الملاحظ كالمشاركة في عملية تنظيم مكاتب ومراكز الإقتراع
- ✓ غياب إصدار التقارير التمهيدية والتقارير النهائية
- ✓ الإقتصار على تنظيم ندوات صحفية إثر الإعلان عن النتائج الأولية فحسب
- غياب التنسيق في عملية التوزيع الجغرافي للملاحظين على مختلف الدوائر الإنتخابية ومراكز ومكاتب الإقتراع
- أفضى إلى تركز عدد هام من الملاحظين في بعض المراكز ومكاتب الإقتراع

أفاق تطوير دور المجتمع المدني في المسار الإنتخابي

- الرهانات والإستحقاقات:
- عدم إستكمال فترة الإنتقال الديمقراطي
- أهمية الإستحقاقات القادمة
- يتطلب مشاركة فعالة خلال المسار الإنتخابي وذلك من خلال:
 - ✓ تثمين تحفّز عدد من الجمعيات والمنظمات لمواصلة العمل لمعاوضة عمل الهيئة وتوفير الدعم الفني واللوجستي لمكونات المجتمع المدني الناشطة في مجال الإنتخابات.
 - ✓ دعم المقاربة التشاركية بين مكونات المجتمع المدني والهيئة مع توسيع مجال تلك المقاربة لتشمل الهياكل المعنية بمجال نشاط وتدخل تلك الجمعيات (خاصة الهياكل الحكومية الناشطة في نفس المجال أو مجال مشابه)

✓ الحث على مزيد تنسيق أنشطة الجمعيات الناشطة في نفس المجال

✓ العمل على تشبيك الجمعيات والمنظمات وطينا وإقليميا للرفع من أداء عملها وتبادل الخبرات والتجارب

✓ التشجيع على حسن توظيف الإمكانيات البشرية والمادية عبر التوجه نحو التخصص في مجال المشاركة في المسار الإنتخابي

✓ الفصل بين نشاط التوعية والتثقيف الإنتخابي وعملية ملاحظة الإنتخابات

رفع أداء جمعيات المجتمع المدني في ملاحظة الانتخابات

- الحرص على أن تنطلق عملية الملاحظة مع إنطلاق المسار الانتخابي مع تنظيم لقاءات دورية مع المشرفين على إدارة وتنظيم الانتخابات
- إعتداد مقاربة تشاركية في ضبط وصياغة مدونة السلوك والتقييد بمقتضياته أثناء القيام بعملية الملاحظة.
- الرفع من جودة تكوين الملاحظين حول مختلف مكونات المسار الانتخابي في متسع من الوقت
- التنسيق بين مختلف الجمعيات الناشطة في هذا المجال لضمان توزيع جغرافي أمثل
- إعداد ونشر تقارير تمهيدية بصفة دورية مع الحرص على إعداد ونشر التقارير النهائية في أجل معقول من تاريخ التصريح بالنتائج.

الخلاصة

- دور فعال للمجتمع المدني في إنجاح المسار الإنتخابي ودعم الإنتقال الديمقراطي
- البلدان التي يوجد بها مكونات مجتمع مدني قوية يتم بها تنظيم إنتخابات مستجيبة للمعايير الدولية .
- يتبين من المقارنة بين الأنظمة في طور الإنتقال الديمقراطي والأنظمة الديمقراطية أن المجتمع المدني يعد رافدا لدعم الديمقراطية والعكس بالعكس
- أن المجتمع المدني يعد آلية لنشر الديمقراطية ودعمها قوية لإرساء ديمقراطية تشاركية

• شكرا

